*كتاب (الإنصاف) والتّعريف بمسائل الخلاف*

*بحث في النحو*

*إعداد/ محمد سعد حسن*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*mohamad.saad@mediu.ws*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في كتاب (الإنصاف) والتّعريف بمسائل الخلاف.**

*الكلمات المفتاحية: النحو، الانصاف،الضمائر*

# ***المقدمة***

معرفة أسس كتاب (الإنصاف) والتّعريف بمسائل الخلاف، النحو في البصرة أساسه السماع، وأيضًا النحو الكوفي أساسه السماع، فلا نحو إلا بعد سماع. إن الناس يسمعون، ثم يقعدون وفق ما سمعوا، وإن القراءة القرآنية لا دخل فيها للهوى، وكذلك لا دخل فيها للرأي، ولا للوجهِ اللغوي؛ حيث إنَّها لا تخضع بحال للعربية، وإن وافقت أعلى وجوهها، وإنَّما تخضع لها العربية، كما هو ثابت عند أهل اليقين والراسخين في العلم.

1. *المقالة*

تعريف بالمؤلف:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين الأنباري، في بعض الكتب: الأنباري، وهذا هو المعول عليه والصحيح، وفي بعضها: ابن الأنباري، وبعض الشيوخ يزعجهم أن يقال فيه: ابن الأنباري، وقد حقّق أحد اللغويين المعاصرين هذه المسألة، فقال: كل أنباري هو ابن أنباري، فلا مشكلة في هذه المسألة.

ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة، في ربيع الأول، وتوفي سبع وسبعين وخمسمائة من الهجرة، أي أنه عمّر حوالي أربعًا وستين سنة، كان خلالها شعلة علمٍ ونبض حياة، تثقف -وإن لم تذكر المصادر أنه ارتحل في طلب العلم إلى بلاد شتّى- وكان ملازمًا بيته، زاهدًا في معيشته، حتى إنهم قالوا: لم يكن يخرج إلا إلى صلاة الجمعة، فما الذي كان يفعله من الجمعة إلى الجمعة، كان مكبًّا على الكتب، مطالعًا في أمهاتها، كَتَبَ في التفسير، وكتب في الحديث، وكتب في النحو، وله باعٌ طويلٌ في علوم العربية.

وقد ذكروا في زهده أنه كان زاهدًا لا يقبل صلات الملوك ولا هداياهم، وقد ثبت أنه قد تزوّج وله ولد.

وها نحن أولاء بين يدي كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي عقده بين البصريين، ولقد درستم نشأة النحو، وعرفتم أن النحو بصري المولد والأطوار، فلمَّا شَبَّ واستوى على سوقه نافس إليه الكوفيون، وكانوا قد اهتموا بالشعر فأصبح النحو بصريًّا كوفيًّا تجتمع على نهضته همم العلماء، ومنهم: أبو البركات.

والدارس لـ(الإنصاف) من الإنصاف أن يعلم أن أبا البركات لم يكن منصفًا للكوفيين فيه، وهاكم الدليل: فقد أنصف الكوفيين في سبع مسائل، وهم يستحقون الإنصاف في أكثر المسائل، عادته في الإنصاف أنه صاحب منهج يذكر فيشكر، حيث يرى: أن البصريين يرون كذا، ويرى أن الكوفيين ومن وافقهم من البصريين -كالأخفش، أو المبرد، أو غيرهما- يرون كذا، ثم يذكر أدلة الكوفيين، وبعد ذلك يذكر رد البصريين على كلمات الكوفيين، وفي كل مسألة نجد ذلك نظامًا لا يتخلّف، وعهدًا لا ينقض، ومن ثم ينبغي أن يتعلم الطالب أصول البحث وأسراره. من أسرار البحث أنه يلتزم خطة لا يخالفها، وإنما يقدم للمكتبة العربية ولقارئ العربية عملًا لا يحار فيه، لقد شكا الناس من صعوبة كتاب سيبويه، ومن أهم صعوباته: أنه ذو أسلوب يختلف عن أسلوب العلامة المعاصر الذي يضع لنفسه منهجًا يضم النظير إلى النظير، لكن سيبويه يتحدث في الباب الواحد في أكثر من عشرين بابًا أحيانًا، فيظن من ليس له صبر عليها أنه انتهى من المسألة وهو لمّا ينتهي.

ونتعلم من أبي البركات الأنباري الدقة في عرض المسألة، والرد على كل جزئية في الغالب، والمسألة الأولى التي بين أيدينا، وهي مقررة علينا من مسائل الخلاف، وقد جعلنا مقدمة في الخلاف نراها مهمة قبل أن ننطلق في هذه المسألة، وقبل أن ننظر رأي الكوفيين فيها، أما عن الخلاف، فنحن نعلم عن يقين أن البصريين قدموا كل ما وسعهم في تقييد الشاردة في البحث عن اللِّسان العربية، والتقعيد له، ولعل أول كتاب وصل إلينا -وهو كتاب سيبويه- خير شاهد على هذا.

إنَّ سيبويه يقول: حدثني من لا أتهمه، وحدثني من توثق بعربيته، ومن أثق بعربيته. وينقل عن شيوخه الذين صالوا وجالوا في الصحاري والمفازات؛ يبتغون العرب القحَّ الذين لم يختلط لسانهم بلسانِ غيرهِم، والذين إذا قالوا: مثلوا الفطرة فيما قالوا، وبعدئذ يعكف العلماء ليضموا النظير من الأساليب إلى نظيره، وليضعوا لذلك قاعدةً يقيس عليها الناس ما بقيت الحياة، وفي ذلك كان ابن جني يقول: في (الخصائص) كلامًا هو كالدرر: "واعلم أن القياس أن العرب تقول: قام زيد فأنت تقول: قام خالد، ليس شرطًا أن يكون الفاعل زيدًا في مثال العرب القديم، وأن يكون الفاعل إلى قيام الساعة كذلك هو زيد، وإنما تختلف الأسماء".

التعريف بمسائل الخلاف:

إنَّ النحو البصري إنَّما بني على السماع، وفي كتاب (نشأة النحو) للشيخ الطنطاوي، ومن المسطور فيه: "أن النحو البصري أساسه السماع، وأن النحو الكوفي أساسه القياس". وهي عبارة يختلط فيها الصواب بغيره.

أما الصواب: فإن النحو في البصرة أساسه السماع، وأيضًا النحو الكوفي أساسه السماع، فلا نحو إلا بعد سماع. إن الناس يسمعون، ثم يقعدون وفق ما سمعوا.

الذي نريد أن نقوله: إن النحو البصري سماع وقياس؛ لأنه لو كان سماعًا فحسب لكان معجمًا لغويًّا كـ(لسان العرب) لابن منظور. والكوفيون قيل: إنهم قد توسَّعوا في القياس، وضرب العلماء الذين كتبوا في نشأة النحو لذلك مثالًا، فقالوا: "إن الكوفيين كانوا يستشهدون بنصف بيت مجهول القائل" وهذا كلام يغُرُّ صغار التلاميذ.

نحن نعلم: أنَّ أهل البصرة لا يجيزون العطف على الضمير المجرور دونَ إعادةِ حرفِ الجرِّ، أي: أن قولنا: مررت بك وزيد لا يجوز عند بصري أبدًا، إنَّما يجوز إذا قلت: مررت بك وبزيد. أي: أن تعيد حرف الجر؛ لأنك عطفت زيدًا على ضمير مجرور، والعطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا إذا أعيد حرف الجر، ونجد أنَّ أهل الكوفة -ومعهم ابن مالك رحمه الله- يجيزون ذلك، فهل الذي دفع الكوفيين إلى ذلك أنهم توسعوا في القياس، أي قياس؟ إنهم قالوا: ودليلنا قراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" [النساء: 1] هذا سماع أم قياس؟ إنه بلا شك سماع. وأي سماع؟! إنه سماع من نقل عن شفة محمد عن جبريل.

ومعروف أنَّ القراءة القرآنية لا دخل فيها للهوى، وكذلك لا دخل فيها للرأي، ولا للوجهِ اللغوي؛ حيث إنَّها لا تخضع بحال للعربية، وإن وافقت أعلى وجوهها، وإنَّما تخضع لها العربية، كما هو ثابت عند أهل اليقين والراسخين في العلم. وقد استدلوا كذلك بما تحفظونه:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فاذهب فَمَا بِكَ والأيَّامُ مِنْ عَجْبٍ | \* | .... .... .... .... |

أليس ذلك سماعًا؟ فلماذا نقول: وقد استدل الكوفيون وقاسوا على دخول اللام في خبر "لكن" بشطر بيت مجهول القائل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | ولكنني من حبها لعميد |

وجعلوا ذلك قياسًا، فليجعلوا ما شاءوا، هذا يذكرنا بمن يحضر درس العلم ليلتقط خطأ على الشيخ ويصيح به.

فالحق الذي ينبغي أن نتمسك به أن للكوفيين إضافة كانت وما زالت مهمة في بناء صرح النحو، ومعروف أن إمام مدرستهم الكسائي أحد القراء السبعة، أي: قراءته تصح بها الصلاة كقراءة حمزة، وما كان ينبغي لأحدٍ أن يتهم الكسائي بأنه أفسد النحو، وبنحو هذه العبارات التي قد يمر عليها صغار التلاميذ، فلا يفهمون إلَّا ظاهرها، لكن التحقيق العلمي يناشدنا بالتروي، ويحثنا على التحقيق.

ولقد ذكرت إنَّ باحثًا لو أراد أن يجمع ما حصل عليه الكوفيون من شواهد سماعية؛ لأعد أكثر من رسالة، وأضخم من مجلد كبير في ذلك، لا أقول: إنَّ هذه الشواهد السماعية فاتت على البصريين، وإنما نقول: هذه إضافة إلى ما جمعه البصريون، وهي تتمثل -كما تعرفون- في القراءات القرآنية، وفي عيون الشعر المحتج به في زمانِ الاحتجاج.

وهناك موضوعات جديرة بالبحث كموضوع يقترح أن يكون عنوانه "ما يحتاج إلى شاهدٍ في النحو العربي".

ونضرب لكم مثالًا على ذلك: في درس الأسماء الستة، نحن نعلم أَنها "أب، وأخ، وحم، وفو، وذو مال، وهن" وأن هذه الأسماء الستة ترفع بالواو نيابةً عن الضَمة، وتنصب بألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو قول الله تعالى: :{ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ} [يوسف: 8] وهذه الآية اجتمع فيها الرفع بالواو: :{ﮈ ﮉ}فـ"أخو" معطوف مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ}: "أبي" مجرور بـ"إلى" وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة. .{ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ}"أبا" اسم إن منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنَّه من الأسماء الستة، أي: أنَّ إعرابها قد تمثل في آيةٍ واحدةٍ لِمَن أَرَادَ جَمْعًا مجموعًا، وسهولة بالغة وحفظًا جيدًا.

يقول النحاة جميعهم: ولهذا الإعراب شروط، وذكروا الشروط خالية من الشواهد، فَمَا مِنْ كتاب من كتب النحو إلا يسرد، وتستطيع أن تقول: إلَّا ويسرد، على نحو ما ذكره الزمخشري في قول الله تعالى: {ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} [الحجر: 4] المهم أنهم يقولون: لا بد أن تكون مفردة، فما الشاهد على أن المثنى، أو أن الجمع لا يرفع بالواوٍ نيابةً عن الضمة، ولا ينصب بالألف؟!

وكذلك فيما قالوه من تكبيرها، أي أن المصغّر منها يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجرّ بالكسرة، وربّما ذكر بعضهم "أُبَيّ" ومثّل به، ولكن الشاهد تثبت به القاعدة، وفرق كبير بين ما يؤدي إلى ثبوت القاعدة وبين ما يوضح القاعدة، وإذا قلبنا صفحات الكتب وجدنا دروسًا ومسائلَ كثيرةً في حاجة إلى شاهد، الكوفيون لم يبحثوا عن شاهد، وإنما استدركوا على البصريين، والبصريون شيوخهم وأئمتهم، ونحن نعلم أن الفراء -صاحب (معاني القرآن) وتلميذ الكسائي، وحين مات وجدوا تحت رأسه كتاب سيبويه فلم يكونوا على خصومة، كما تصور بعض المصادر، وكتب التراجم، وإنما كان الفريقان يعملون بمراعاة الجمع، ويعملون من أجل نهضة هذا العلم؛ خدمة لكتاب الله تعالى الذي حمله. إن النحو خادم للقرآن، وخادم لسنة النبي  وليس مجرد قواعد.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ